

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابكة

Regional security in the Arab Gulf Region: Different visions and intertwined interests

د.سليم شيخاوي *

Dr.Salim Chikhaoui

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، salimchikh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/12/04

تاريخ الاستلام: 2019/11/20

ملخص:

أعاد التصعيد التي تشهده منطقة الخليج العربي منذ مطلع العام الجاري، طرح الجدل القائم حول الاشكاليات المركبة التي تهدد الأمن الاقليمي الخليجي، كما فرض تساؤلات حول طبيعة رؤى الأطراف الفاعلة في المنطقة حول هذه المسألة. هذه الدراسة تبحث في قضية المعضلة الأمنية التي تواجه دول المنطقة والمترتبة على تدافع وتعارض رؤى القوى الاقليمية والدولية لكيفية تحقيق الأمن الاقليمي الخليجي كل حسب منظوره في ظل اختلاف وتشابك المصالح. **كلمات مفتاحية:** الخليج العربي، الأمن الاقليمي، أمن الخليج.

Abstract:

The military escalation in the Arab gulf region since the begining of this year has re-debated the existing controversy over the complex problematic that threat gulf regional security.

This study examines the issue of security dilemma facing the countries of the region, arising from the scramble visions about regional and international powers on how to achieve regional security, each according to its perspective in light of the different and intertwined interests

Keywords: Arab gulf; Regional security; gulf security.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

عاد موضوع أمن الخليج العربي إلى واجهة الاهتمام الدولي بالحاح شديد في الآونة الأخيرة مع تزايد حدة التوتر بين طهران وواشنطن على خلفية الأعمال التخريبية لنقلات النفط والسفن التجارية في خليج عمان والمياه الإقليمية مما أعادة طرح مشكلة أمن الطاقة وأمن الممر المائي الاستراتيجي مضيق هرمز الذي يمر عبره 40% من النفط في العالم.

ومع استمرار موجة التصعيد التي تشهدها المنطقة منذ مطلع هذا العام بين إيران وحلفائها الإقليميين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج من جهة ثانية إثر تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، تجدد الجدل القائم حول الإشكاليات المركبة التي تهدد الأمن الإقليمي الخليجي في ظل:

أولاً: ضعف قدرة دول مجلس التعاون الخليجي منفردة أو مجتمعة في إطار المجلس على توفير الحماية لأمن دوله أو لأمن الإقليم واستقراره.

ثانياً: عدم وجود تنسيق عربي-خليجي مشترك بخصوص توفير هذا الأمن وحمايته، مما استدعى الاعتماد على القوى الخارجية الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت التجربة طيلة العقود الماضية فشلها وعدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية بما يوفر الاستقرار والأمن لدول الخليج.

ثالثاً: تنامي دور إيران الإقليمي وتزايد نفوذها خاصة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، تماشياً وطموحها في امتلاك السلاح النووي ورغبتها في الهيمنة والاضطلاع بدور قيادي في المنطقة.

رابعاً: الهيمنة الأمريكية على الإقليم من خلال تعاظم وجودها العسكري بشكل غير مسبوق، ومن خلال توجهات سياستها الخارجية التي تتسم بالتدخل في شؤون المنطقة والعمل على تحقيق مصالحها المختلفة بعيداً عن تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي.

وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهت النظام الإقليمي الخليجي بشكل عام طيلة العقود الماضية نتيجة الأوضاع الإقليمية غير المستقرة بدءاً من الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، مروراً بأزمة احتلال الكويت عام 1990، وحرب تحريرها عام 1991، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، إلا أن التداعيات الناجمة عن الاحتلال الأمريكي للعراق ثم الانسحاب منه عام 2011 والاحتمالات الصعبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وضعت "الأمن الإقليمي الخليجي" أمام تحديات غير مسبوقة لأسباب عديدة أهمها:

- قوة تأثير الأخطار الإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية.

- بروز قوة إقليمية جديدة وهي إيران التي تمكنت من استغلال التطورات المتسارعة التي شهدتها الإقليم لتعزز من رصيدها من القوة لتصبح أحد الأطراف الإقليمية الفاعلة والمنافسة للقوى الكبرى في المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية. كل ذلك يطرح تساؤلات حول جديد أمن الخليج في ظل تعدد وتنازع الرؤى حول "الأمن الإقليمي الخليجي"، وهي تصورات ومقاربات تهدف كلها إلى إيجاد ترتيبات أمنية تخدم في نهاية المطاف مصلحة كل طرف فاعل ومؤثر في قضايا الإقليم، في غياب للأسف رؤية استراتيجية عربية موحدة.

مشكلة الدراسة: بناء على ما سبق، تتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول المعضلة الأمنية التي تواجه دول منطقة الخليج، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة: **ما خلفية وأسباب تدافع رؤى الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة لكيفية تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي في ظل تشابك وتعارض المصالح؟** ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعية عدة هي:

1- ما مفهوم أمن الخليج والأمن الإقليمي الخليجي؟
2- كيف تؤثر الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة على سلوك القوى الإقليمية والدولية الفاعلة؟

3- ما أهم مصادر التهديد القائمة والمحتملة في أمن واستقرار منطقة الخليج ؟
4- ما هي رؤية الأطراف الفاعلة في المعادلة الأمنية في منطقة الخليج العربي: الولايات المتحدة الأمريكية - إيران - دول مجلس التعاون الخليجي ؟
أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

1- معرفة مضامين رؤى الأطراف الفاعلة في المنطقة لكيفية تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي، كل حسب منظوره.
2- توضيح أهمية منطقة الخليج وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية لدول المنطقة وللقوى الكبرى الساعية للسيطرة والهيمنة عليها.
3- تحليل التفاعلات الصراعية بين القوى الإقليمية والقوى الدولية المتنافسة على النفوذ والمصالح.
4- التعرف على مصادر التهديدات القائمة حالياً والمحتملة لأمن واستقرار منطقة الخليج.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها:

1- توضيح خلفيات تدافع الرؤى والتصورات حول مسألة أمن الخليج.
2- تحلل الدراسة تطور الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمنطقة الخليج وقضاياها الرئيسية.

3- تبين توجهات السياسة الخارجية للأطراف الفاعلة حاليا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي: إيران- الولايات المتحدة الأمريكية - دول مجلس التعاون الخليجي، بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي إثر الاحتلال الأمريكي. منهجية الدراسة: سوف تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن ومنهج دراسة القوة.

• المنهج الوصفي التحليلي: هو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتسجيل البيانات وتبويبها بهدف تقديم صورة وصفية صرفة لهذا الواقع من دون تأويل أو تفسير من جانب الباحث.

كما أن هذا المنهج هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (دويدري، 2000، ص183).

• المنهج المقارن: هو المنهج الذي يقوم على دراسة النظم والأحداث والمجتمعات السياسية وجمع المعلومات عنها ثم تحليلها ومقارنتها بهدف اكتشاف بعض المبادئ العامة والقوانين العامة (الدجاني، 2008، ص83).

فهو يقوم على المقارنة بين واقعيين أو أكثر بهدف استخلاص نتائج علمية لا ترتبط بزمان ولا بزمان معين، بمعنى أن المنهج المقارن يهدف إلى عقد مقارنات بين الظواهر ليستنتج أوجه التشابه والاختلاف بينها ومن خلال هذه المقارنات يفهم الباحث الأمور الغامضة والمبهمة المحيطة بموضوع بالدراسة.

كما أن وظيفة هذا المنهج لا تقتصر على تحديد أوجه التشابه والاختلاف فقط وإنما تتجاوز ذلك لتقوم أيضا بوصف الظواهر السياسية بغية فهمها وتفسيرها في محاولة للتنبؤ بها.

• منهج دراسة القوة: وهو المنهج الذي يركز على العلاقة المركبة بين ثنائية القوة والمصلحة في العلاقات الدولية (مقاربة هانس مورغانو) وهذا المنهج يربط بين القوة والمصالح فكل منها غاية ووسيلة في الوقت نفسه (فهيم، 2010، ص16).

تقسيم الدراسة: سنقوم بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المحور الثاني: مفهوم أمن الخليج والأمن الإقليمي الخليجي.

المحور الثالث: مصادر التهديد القائمة لأمن الخليج.

المحور الرابع: مقاربة الأطراف الفاعلة للأمن الإقليمي الخليجي.

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

تمثل منطقة الخليج العربي أهمية متعددة الأبعاد في نظر القوى الإقليمية والدولية لعدد من الأسباب أهمها الموقع الاستراتيجي والعوامل الاقتصادية والنفطية، وتعتبر المنطقة

إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، يتفاعل أمنها مع أمن مناطق حيوية أخرى: أمن البحر الأحمر (باب المندب) وأمن البحر الأبيض المتوسط (قناة السويس) وأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب.

1- أهمية الموقع الجغرافي: تكمن أهمية الموقع الجغرافي من خلال عرض الخصائص الجغرافية لهذه المنطقة باعتبارها أحد العوامل الهامة التي تؤثر في توجهات الحركة السياسية للقوى الدولية ومن ثم في طبيعة ونوعية قرارها السياسي إذ لا يمكن لأية دولة أن تدخل في أي قضية لحسمها إلا بمعرفة العامل الجيوسياسي في تحديد استعمال قوتها. كما أن العوامل الجيوسياسية نفسها تعد عاملاً من عوامل الصراع كالنزاع على مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية.

وانطلاقاً من ذلك فإن منطقة الخليج العربي تشكل أحد أهم محاور الاستراتيجية الدولية لما تنفرد به من مواقع استراتيجية يجعل من يسيطر عليها اللاعب الحاسم في مسارات التوازن الدولي والصراع حول السيادة والهيمنة العالمية.

وتتصف منطقة الخليج العربي بخصائص جغرافية منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بكل ما تعنيه من قابلية على التوظيف الاستراتيجي وقدرة معينة على الإغراء والاستقطاب الدولي خاصة إذا ما اعتبرنا أن المفهوم الاستراتيجي مفهوم مرتبط بنظرة جغرافية واسعة المعالم وفي ظل عالم تتحكم فيه أضواء الصراعات ودوافع السيطرة (أحمد، 2008).

يقع الخليج العربي بين إيران شرقاً وشبه الجزيرة العربية غرباً والعراق شمالاً ومنطقة هرمز وخليج عمان جنوباً، ويمتد مسافة تقارب 1300 كلم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 149 ألف كلم². ويتراوح اتساعه بين 47 كلم و 80 كلم في أوسع نقطة فيه عند مضيق هرمز (الهيثمي، 1981، ص21)، ويبلغ أعلى عمق له 100 متر وذلك بالقرب من جزيرة هرمز (الغزي، 1975، ص13).

ويقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 24 و 31 درجة شمالاً وبين خطي طول 48 و 56 درجة شرقاً، وتطل على سواحلها سبعة بلدان عربية هي: العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، دولة قطر، سلطنة عمان، بينما تطل إيران على الساحل الشرقي (جاموس، 2005، ص23) وتتفاوت هذه الدول من حيث طول سواحلها على الخليج، وتمتلك إيران أطول ساحل على الخليج (ما يوازي 36% من إجمالي سواحل الخليج) (المرهون، 1997، ص27)، وفي المقابل يمتلك العراق أقل حصة من الثماني دول من حيث ساحله الخليجي (ما يوازي 0.4 بالمائة من إجمالي سواحل الخليج) .

ويتميز الخليج العربي كممر مائي بالهدوء نظراً لخلوه من العقبات الملاحية، كما يتميز بكثرة الجزر التي يصل عددها إلى أكثر من 200 جزيرة (العيسوي، 1999،

ص6) ترجع أهميتها إلى أنها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي.

2- البعد الاستراتيجي لمضيق هرمز: يعتبر مضيق هرمز من أهم الممرات المائية في العالم، وقد لعب دورا دوليا وإقليميا منذ عدة قرون، أسهم في تطوير التجارة العالمية إنه المنفذ الرئيسي للخليج العربي، يربط الخليج بخليج عمان وبحر العرب فالمحيط الهندي ثم العالم يبلغ عرض المضيق 50 كلم، وعمق المياه فيه 60 مترا، ويبلغ عرض ممر الدخول والخروج فيه 10.5 كلم ويستوعب من 20 إلى 30 ناقلة نفط يوميا (arabic، 2019).

يمر عبر مضيق هرمز حوالي 40% من الانتاج العالمي من النفط، وخلال العام 2017 عبر من خلاله ما يقرب 19 مليون برميل من النفط يوميا (الصمادي، 2018) وتصدر السعودية 88% من انتاجها النفطي عبر هذا المضيق، والعراق 98%، والإمارات 99% وإيران والكويت 100% (الصمادي، 2018). كما أن 62% من إمدادات العالم النفطية بواقع 90% من احتياجات اليابان، و70% من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي، و50% من الاستهلاك الأمريكي تمر من مضيق هرمز (الفضالة، 2005، ص6).

وعليه يمكن وصف مضيق هرمز بأنه "الممر النفطي الدولي" والممر المائي الأساسي الذي يربط بين أكبر مستودع نفط عالمي من ناحية والسوق العالمية من ناحية أخرى... وهو أكثر الممرات ازدحاما بحركة مرور ناقلات النفط (رمضاني، 1988، ص62)، يرتبط بمصالح دولية حيوية من مرور البضائع والخدمات والموارد والتكنولوجيا إلى شحنات النفط التي تعتبر لب الأهمية الاقتصادية للمضيق (رمضاني، 1988، ص5).

تأتي أهمية مضيق هرمز الاقتصادية أيضا كونه يمثل الممر البحري لتجارة ست دول عربية هي: العراق - الكويت - البحرين - قطر - الإمارات والسعودية، بالإضافة إلى إيران؛ تشترك جميع هذه الدول المتشاطئة على الخليج العربي بكونها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

كما تأتي أهمية مضيق هرمز الإستراتيجية كذلك من الجزر التي تتحكم في المضيق أهمها: (arabic، 2019)

- جزيرة أبو موسى: تحت سيادة إيران منذ أن احتلتها عام 1971 مساحتها 128 كلم².

- جزيرة طناب الكبرى: تحت سيادة إيران منذ أن احتلتها عام 1971، مساحتها ما يقرب 9 كلم².

- جزيرة طناب الصغرى: تحت سيادة إيران منذ احتلالها عام 1971، مساحتها 02 كلم².

- جزيرة هرمز: وهي الجزيرة التي يحمل المضيق اسمها، تتبع لإيران منذ 1632م.

- جزيرة لاراك: تتبع إيران، يبلغ طولها حوالي 6 أميال وعرضها حوالي 4 أميالاً.

- جزيرة هنيام (هناج): تابعة لإيران حالياً منذ 1928م.

- شبه جزيرة مسندم: تابعة لسلطنة عمان مساحتها حوالي 1900 كلم².

- جزيرة سلامة وبناتها: جزر صغيرة قريبة من رأس مسندم، تتبع سلطنة عمان.

3- الأهمية الاستراتيجية، الاقتصادية والعسكرية:

• من المنظور الاستراتيجي: اكتسبت منطقة الخليج العربي أهميتها من منطلق أنها ظلت على امتداد عصور التاريخ نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى الإقليمية والدولية الطامحة في السيطرة عليها لتأمين مصالحها الحيوية والتحكم في موقعها الاستراتيجي للاستفادة من مقوماتها الاقتصادية والجيوستراتيجية.

فالمنطقة هي مفصلا استراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب كونها تمثل مركز لخمس دوائر جغرافية مترابطة ومتصلة بعضها مع بعض وهي: (تنيرة، 1986، ص75)

- دائرة الجزيرة العربية.

- دائرة المشرق العربي.

- دائرة الوطن العربي.

- دائرة الشرق الأوسط بمعناه الواسع الذي يشمل: إيران، تركيا، باكستان وأفغانستان.

- دائرة المحيط الهندي وجنوب غرب آسيا.

ويمثل الخليج العربي منطقة التقاء لطرق المواصلات بين ثلاث قارات: آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر، ويحتوي على جزر وخلجان لها أهمية استراتيجية وعسكرية لصلاحياتها للقواعد العسكرية وإخفاء القطع البحرية وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات.

إن الأهمية الاستراتيجية لإقليم الخليج بمفهوم قياس مستويات القوة في النظم الإقليمية، حسب أحد الخبراء (إدريس، 2000، ص68) "القوة الاستراتيجية" للنظام الإقليمي الخليجي، والمقصود "بالقوة الاستراتيجية"، تلك الأهمية الاستراتيجية للإقليم وقيمة موقعه كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوة الإقليمية.

إن هذا الموقع الاستراتيجي لإقليم الخليج جعلت منه عنصرا جذابا للاهتمامات الدولية، كما أكسبته أهمية متعددة الأبعاد في نظر القوى الإقليمية والعالمية. وبناء على ذلك لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية معينة إلا واهتمت بالخليج العربي فعبر الفرات يمكن الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وعبر دجلة وتركيا يمكن الوصول إلى البحر الأسود، وعبر إيران يمكن الوصول إلى بحر الخرز ثم روسيا أو أفغانستان.

• من المنظور الاقتصادي: أعطى اكتشاف النفط لمنطقة الخليج تميزا ذو أهمية عالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي الذي تعتمد عليه أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وهذا يعني أن أي تهديد لهذا المصدر الحيوي يشكل كارثة على الحضارة الغربية.

وقد أجمع الكثير من الباحثين على أن مستقبل العالم الحرّ والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط والخليج، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول منطقة الخليج تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم (البستكي، 2003، ص32)، وفي ذلك تشير الإحصائيات إلى أن المنطقة تحتوي على ما يقرب من 62% من الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط، والذي يتوقع لأن يستمر لعقود طويلة، كما أنه يحتوي على نحو 40% من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي (المشاط، 2008، ص30)، بينما يبلغ إنتاج الدول الخليجية الشمالية (دول مجلس التعاون الخليجي، العراق - إيران) من النفط أكثر من 40% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط (Khalilzad, 1995, pp 95-120).

ومن هذا المنطلق يعتبر النفط والغاز أكبر مكون لنتاج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية، فله دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل المنطقة منذ عقود سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه، أو من خلال صنع الخلافات البيئية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية (المطيري، 2011، ص30).

كما أن هذه المنطقة أضحت بفعل الاستثمارات الأجنبية الهامة، سوقا رائجة للبضائع الاستهلاكية، بحيث جعلت الثروات النقدية التي حصلت عليها الدول الخليجية نتيجة عائداتها النفطية الضخمة، تعود للدول الغربية كمدفوعات للبضائع الاستهلاكية ووسيلة لموازين مدفوعاتها (أحمدي، 1996، ص-ص 49-65).

• من المنظور العسكري: تمثل دول المنطقة أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم، بل تعتبر سوقا استهلاكية أساسيا لمصانع الأسلحة الغربية، وبخاصة الأمريكية منها ما يحقق دعم الاقتصاد الغربي والأمريكي من خلال الصفقات التجارية العسكرية الهائلة لتزويد الدول الخليجية بمختلف أنواع الأسلحة وأنظمة الصواريخ وغيرها (الحمد، 1997، ص166-167).

والملاحظ أن في السنوات الأخيرة ازداد حجم الإنفاق العسكري بدول الخليج خاصة بعد "ثورات الربيع العربي"، إذ بلغ في 2014 نحو 121.5 مليار دولار مقارنة بـ 74.8 مليار دولار في 2010 (الصاوي، 2017).

وحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، أنفقت السعودية وحدها عام 2017، 69.4 مليار دولار على التسليح بزيادة وصلت إلى 9.2% عن عام 2016 (22، 2018)، في ما وصل إنفاقها العسكري عام 2018 إلى 83 مليار دولار (النجار، 2019). وبدورها خصصت سلطنة عمان لجيشها نحو 26.3% من الإنفاق الحكومي عام 2017، والكويت 11.3%، والبحرين 11.8% بمجموع 16.9 مليار دولار للدول الثلاث، وهو ما يقارب حجم إنفاق قطر والإمارات وسط غياب بيانات بشأنهما ليتجاوز مجموع إنفاق دول المنطقة 100 مليار دولار في عام واحد (2017) تشمل التسليح والتدريب والإنفاق على العمليات العسكرية (أنضول، 2019). وتعود دوافع زيادة الإنفاق العسكري في الدول الخليجية منذ الخمس سنوات الأخيرة إلى عدة عوامل ترتبط كلها بطبيعة الواقع الأمني لمنطقة الخليج العربي، أبرزها الحرب في اليمن، وتدهور علاقات السعودية مع إيران المجاورة، وعلى هذا الأساس نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر حاليا قائمة مستوردي الأسلحة حول العالم، لتعزيز دفاعاتها وترتيباتها العسكرية في ظل تنامي الصراعات المسلحة في المنطقة وتمدد نفوذ إيران في الشرق الأوسط وتهديدات الجماعات الإرهابية المسلحة.

وقد أظهرت دراسة نشرها معهد ستوكهولم (SIPRI) في فيفري 2017، أن واردات دول الخليج من السلاح عرفت ارتفاعا كبيرا ما بين 2012-2016، حيث رفعت السعودية إيراداتها من السلاح في نفس الفترة بنسبة 212%، الكويت بنسبة 175% وقطر 245% (البوابة، 2017).

وكشفت نفس الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المورد الرئيسي للسلاح لدول الخليج العربي إذ توفر أكثر من 60% من واردات كل من هذه الدول باستثناء سلطنة عمان، تليها بريطانيا بحوالي 20%، ثم ألمانيا وفرنسا وإسبانيا بـ 15%.

المحور الثاني: أمن الخليج والأمن الإقليمي.

إن دراسة التفاعلات الأمنية بين الأطراف الفاعلة المتنافسة حاليا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي (دول مجلس التعاون الخليجي-إيران -الولايات المتحدة الأمريكية)، بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد الاحتلال الأمريكي، يتطلب تناول مفاهيم وأشكال الأمن الإقليمي عموما مع التطبيق على حالة الإقليم الخليجي.

1- مفهوم أمن الخليج: ليس هناك تعريف محدد لمصطلح "أمن الخليج" وما المقصود به بالضبط ولا مفهوم واحد متفق عليه. فالقوى المعنية بأمن الخليج لديها مفهوما الخاص ولديها تصور لها الخاص للأوضاع والإجراءات التي تعتبر أنها تحقق أمن الخليج، فكل قوة تحدد مفهومها لأمن الخليج بحسب مصالحها وأهدافها المتجددة والاستراتيجية التي تريد تحقيقها في المنطقة.

وعليه يبقى اختلاف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج سائدا باختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديما وحديثا، والتي تتفق على أن أمن الخليج ينطلق مما يحقق مصالحها، وباختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم، كما يختلف باختلاف المرحلة الزمنية.

فمفهوم أمن الخليج مفهوم متحرك غير ثابت ومتأثر باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب (الخليج العربي) (العجمي، 2006، ص55)، وهو ليس بالمفهوم الجديد لكنه ظهر منذ عام 1971، بانسحاب بريطانيا من شرق السويس (فودة، 1991، ص133). ويعتبر موضوع أمن الخليج، قضية مركبة ومعقدة، فهناك مسألة "أمن الخليج" نفسه كممر مائي دولي يتحتم المرور من دون اعتراض أحد مثله مثل الممرات الدولية الأخرى وهناك أيضا "أمن دول منطقة الخليج" وهو ما يعني تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج بما فيها إيران والعراق.

وهناك كذلك "أمن دول مجلس التعاون الخليجي" الذي يفترض أن يكون متناسقا مع الأمن الإقليمي الخليجي وأمن دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا واسرائيل وكلها دوائر متداخلة ومصالح متعارضة (العزیز، ص5).

وبالنظر إلى مفهوم الأمن في الخليج نجده تغير بصورة طردية مع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وارتبط بالدور الذي تلعبه (أي المنطقة) على المستوى الدولي في تداخل الأهمية الاقتصادية مع المكانة الجيوسياسية والعسكرية. وعليه فقد اتسم مفهوم أمن الخليج بتغيراته الدائمة نتيجة لاختلاف رؤى دول المنطقة واختلاف النظرة الدولية له خاصة القوى العظمى. فمنذ القرن الماضي تولت بريطانيا إشكالية الأمن في منطقة الخليج من خلال معاهدات الحماية التي ربطت أمن دول الخليج بأمن ومصالح بريطانيا العظمى من خلال مركزية أمنية صارمة عملت من خلالها على منع أي تفاعل بين دول الخليج أو قيام مشروع إقليمي مشترك بينهما، مع الحرص على إبعاد الدول الأخرى عن الخليج. مما جعل الأمن الخليجي مفهوما خارجيا مفروضا لا يهتم بالمصالح الحيوية لدول المنطقة أو التهديدات التي تحيط بها، بل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بما يخدم مصالح بريطانيا العظمى (سيد، 2008، ص32).

وبعد خروج بريطانيا من الخليج عام 1971 أصبح لأمن الخليج معنى آخر، فقد أصبح يعني المحافظة على استقرار النظم الحاكمة في الخليج وضمان تدفق البترول ومنع الأنشطة التخريبية الفكرية أو المد اليساري في هذه الدول (المنصور، 2009،

ص595)، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة لتسد الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني، وكان لها دور في تحديد جوانب الأمن في المنطقة من خلال مختلف المبادئ التي طرحت بشأن أمن الخليج بدءاً من مبدأ نيكسون 1969 وصولاً إلى سياسة بوش الابن 2001 (كشك، 2006، ص170) وسياسة ترامب الحالية، التي استهدفت كلها إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم في الخليج العربي لتأمين مصالحها الحيوية بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس تعتبر قضية أمن الخليج من القضايا المعقدة، وصعوبة الحديث عن "أمن إقليمي خليجي" تكمن في أن اللاعبين في الإقليم وعلى كثرتهم لا يتحدثون لغة واحدة ولا يتفقون على مصالح مشتركة، وتحيط بعلاقاتهم البينية والإقليمية عوامل الشك والتنافس، الأمر الذي يتطلب دراسة مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي.

2- مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي: نقصد بالأمن الإقليمي الخليجي، المفهوم الإقليمي لأمن الخليج على اعتبار أن أغلب الباحثين والمختصين ينظرون إلى أمن الخليج باعتباره أمناً إقليمياً بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة ضمن إقليم واحد (المرهون، 1997، ص105).

ويعتبر مفهوم الأمن الإقليمي أحد مستويات مفهوم الأمن الذي ينصرف إلى الحفاظ على البقاء والتحصن ضد أي خطر خارجي، فذلك الخطر قد يتعرض له الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي. وعادة ما يتخذ كهدف من أهداف السياسة الخارجية للدول يتم تحقيقه بإتباع إجراءات تحصينية وقائية وأخرى علاجية قد تهدف إلى تغيير البيئة المحيطة، وهذا ما أسماه "أرنولد وولفرز Arnold wolfers" بـ "أهداف البيئة" (رجب، 2009، ص4).

ومع تعدد تعريفات الأمن الإقليمي وتنوعها، فإن هذا النوع من الأمن هو مفهوم ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، ويتمثل في "مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية، في ظل ظروف معينة إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى" (كشك ع، 2012، ص53).

والأمن الإقليمي اصطلاح حديث برز ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال التعاون العسكري فيما بينها إلى منع أية قوة أجنبية خارجية من التدخل في هذا الإقليم" (المرهون، 1997، ص105). ووفقاً لذلك فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا توفرت المصالح وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها.

ومن المعروف كذلك أن مفهوم الأمن الإقليمي ينصرف إلى وجود نظام يتوافر فيه أكثر من ثلاث وحدات إقليمية، ووجود تفاعلات منتظمة اجتماعيا بين تلك الدول تكشف عن أنماط سلوكية معينة، على أن يتم ذلك في إطار انتمائها إلى منطقة جغرافية معينة، وأن يتوافر قدر من التجانس والروابط بين وحداتها المختلفة" (المرهون، العلاقات الخليجية – العراقية ومستقبل الأمن في الخليج، 1998، ص5)، وهذا ما ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي التي تبنت في ضوء النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، مفهوما خليجيا خاصا لأمنها القومي يركز بالدرجة الأولى على البعد العسكري والقدرة الدفاعية بشكل خاص، حيث سارعت معظم هذه الدول إلى عقد صفقات أسلحة، أو عقد اتفاقيات فردية أو جماعية عسكرية وأمنية مع الدول الأجنبية، أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها لتحقيق الأمن والدفاع عن نفسها (المشاط، 1993، ص22).

هذا المفهوم الخليجي للأمن ابتعد عن مفهوم الأمن القومي العربي، وترسخ جليا بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003، فدول مجلس التعاون الخليجي معظمها دول صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، وإمكاناتها العسكرية قليلة، لكنها تمتلك ثروة كبيرة جدا في المجال الاقتصادي والموارد الطبيعية خاصة النفط ومصادر الطاقة، وتتميز هذه الدول بخصائص تختلف إلى حد كبير عن بقية الدول العربية، وإن كانت دول الخليج نفسها لا تخلو من بعض الاختلافات (الراشدان، 2015، ص31).

وللأمن الإقليمي أشكال تتطور من المفاهيم الاستراتيجية مثل "التحالف" و"الأمن الجماعي" إلى المفاهيم التعارفية التي منها النظم الأمنية الإقليمية (كشك أ، 2006، ص54). وعليه يستند أي نظام للأمن الإقليمي في تأسيسه وبلورته إلى أربعة اقتربات أساسية (رجب، 2009، ص-ص 4-6):

- اقتراب الأمن الشامل.
- اقتراب الأمن التعاوني.
- اقتراب الأمن المنسق.
- اقتراب الأمن الجماعي.

وبتطبيق هذه الاقتربات على إقليم الخليج العربي، فإن نظامه الإقليمي لم يأخذ بأي إقتراب من هذه الاقتربات لأنه لم يتمكن لحد الآن من بلورة نظام أمني واحد تلتقي فيه وحداته السياسية، وذلك بسبب اختلاف تصورات كل طرف في هذا النظام للأمن الإقليمي فدول مجلس التعاون الخليجي لها سياستها الأمنية المتشابهة أحيانا والمتباينة أحيانا أخرى، وإليران رؤية مغايرة لأمن الخليج فضلا عن حالة العراق الذي لا يزال يعاني من تداعيات الاحتلال الأمريكي.

ويقاس مدى تحقيق الأمن الإقليمي بمؤشرات بينية عينية (كشك أ، 2012، ص54):

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابهة

- حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات الإقليم.
 - حجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية.
 - مدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية.
- وبتطبيق هذه المؤشرات على دول الإقليم الخليجي، يلاحظ:
- أن دول النظام الإقليمي الخليجي هو الأكثر إنفاقا على التسلح في العالم وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار في الإقليم.
 - أن أغلب دول النظام الإقليمي الخليجي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة مع الدول الكبرى (الغربية خاصة) باتفاقيات للدفاع والتعاون العسكري كضمان لتحسين أمنها.
 - كما أن تحقيق الأمن الإقليمي يخضع لشروط عدة منها (كشك أ.، 2012، ص54).
 - إدراك وحدات النظام الإقليمي تكلفة الصراعات الممتدة.
 - اتفاق وحدات النظام الإقليمي على معايير يتم تضمينها في موثيق عدم الاعتداء.
 - ضرورة شمل النظام الأمني الإقليمي وحدات الإقليم كافة.
 - ضرورة اتسام النظم الأمنية الإقليمية بالحركية وعدم الجمود.
- وبالرجوع إلى الإقليم الخليجي فإن هذه الشروط لم تجد طريقها إلى التطبيق حيث تعكس سياسات كل طرف من أطراف النظام الإقليمي الخليجي الإغلاء من شأن القوة العسكرية، مع تنامي مؤشرات التسلح في ظل استمرار الخلل في توازن القوى الإقليمية وحالة عدم الثقة بين وحداته.
- ويقوم نظام الأمن الإقليمي أيضا على عدة ركائز ومقومات أهمها (الحربي، 2008، ص22):
- إيجاد حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم باستعمال الطرق السلمية والتفاهم المشترك.
 - ضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.
 - عدم استخدام القوة العسكرية والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية.
 - التنازل الطوعي عن جزء من السيادة للتمتع بميزات الأمن الجماعي.
 - زيادة التفاعلات التعاونية والتكاملية بين وحدات الإقليم.
 - إشراك المجتمع المدني في إدارة مؤسسات نظام الأمن الإقليمي.
- وبالنظر إلى الإقليم الخليجي، نلاحظ أن هذه المقومات تبقى بعيدة المنال والتطبيق وذلك نتيجة:

- كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام حول قضايا الأمن والدفاع.
- التنافس والصراع القائم بين القوى الإقليمية والدولية حول قيادة النظام الأمني الإقليمي.
- درجة التباين حول المدركات الأمنية بين دول الإقليم واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية.
- تواجد القواعد العسكرية الأجنبية في الإقليم الذي يزيد من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، ويضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم.
- التغير في التحالفات والتكتلات الإقليمية، حيث يمكن الحديث حاليا خاصة بعد الأزمة الخليجية جوان 2017، عن ثلاثة محاور رئيسية في الإقليم:
 - 1- محور إيران وسوريا ومعهما حزب الله في لبنان والحيثيون في اليمن وقواعد الحشد الشعبي في العراق –القوة الرئيسية في هذا المحور إيران المدعومة من روسيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا.
 - 2- محور السعودية ومصر والإمارات والبحرين واليمن (تحت قيادة هادي منصور ومعهم الجبهة الإسلامية) القوة الرئيسية في هذا المحور السعودية ومعها مصر، مدعومتين من الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 3- محور قطر تركيا ومعهما عدد من الجماعات السلفية والراдикаلية (سيد م، 2019).
- وعلى صعيد العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي، فإن الأول لا ينفصل عن نظيره الثاني، خاصة إذا كان الإقليم ضمن دائرة المصالح الاستراتيجية للأطراف العالمية، ما يجعله دائما محط أنظار القوى الكبرى وساحة لتنافسها، وهذا ما ينطبق على حالة النظام الإقليمي الخليجي الذي يؤثر في الأمن العالمي بدرجة أو أخرى ويتأثر بميزان القوى العالمي في الوقت ذاته، ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات أهمها:
 - 1- إمكانات الإقليم الخليجي الهائلة خاصة النفط ومصادر الطاقة.
 - 2- المصالح الدولية في تلك المنطقة، وهي مصالح عبرت عن ذاتها بتدخل عسكري غربي في عامي 1991 (تحرير الكويت) و2003 (احتلال العراق) للحيلولة دون تهديدها.
 - 3- الموقع الاستراتيجي المهم الذي من شأنه أن يصوغ العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي.
 - 4- الصراعات الإقليمية-الإقليمية، والإقليمية-العالمية في الخليج وهي تتخذ طابعا صفريا أي من يحمي الخليج دون الآخر (كشك أ، 2012، ص54).
- وانطلاقا مما سبق فإن "أمن الخليج" ليس قضية محلية فحسب، بل له بعد إقليمي وآخر عالمي فهو يتقاطع مع مجموعة العوامل المتداخلة والمعقدة منها:
 - المسائل المتعلقة بأمن الطاقة وطرق إمداداتها.

- الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
 - النزاعات الحدودية.
 - قضايا التنمية السياسية وحقوق الإنسان...إلخ.
- وما يجعل المسألة أكثر تعقيدا في الوقت ذاته هو غياب التفاعل المباشر بين الأطراف الإقليمية الفاعلة (دول مجلس التعاون الخليجي - إيران - العراق - اليمن) ودول الجوار الجغرافي (باكستان - الهند - أفغانستان- سوريا - مصر - تركيا - إسرائيل) وأطراف المجتمع الدولي الأوسع (الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا - الاتحاد الأوروبي - اليابان -الصين).

المحور الثالث: مصادر تهديد أمن منطقة الخليج.

إن مصادر تهديد أمن الإقليم الخليجي عديدة، سواء داخل الإقليم ذاته (الخلل في توازن القوى) أو خارجه (سياسات الأطراف والقوى الغربية تجاه الإقليم)، وتتنوع مصادر التهديد وتختلف وفقا للاعتبارات التالية:

أ- تصور ومنظور كل طرف من الأطراف الفاعلة في المنطقة لمصادر هذه التهديدات: فمنظور دول مجلس التعاون تلنقي أحيانا وتختلف أحيانا أخرى مع المنظور الأمريكي، بينما المنظور الإيراني يتعارض جذريا مع المنظورين الأمريكي والخليجي.

ب- إدراكات القوى الإقليمية والدولية لطبيعة ونوع هذه التهديدات ودرجة تأثيرها على مصالحها الحيوية والخاصة.

ت- تغيرات ومستجدات البيئة المحلية، الإقليمية والدولية.

وتعرف منطقة الخليج العربي منذ أمد بعيد بأنها بؤرة من بؤر التوتر والصراع الساخن سواء بين دولها التي لا تخلو علاقاتها من صراعات ونزاعات حدودية وخلافات سياسية، أم بين وحدات هذا النظام الإقليمي والقوى الخارجة عنه والطامعة فيه.

كما أن التهديد الأمني لدول المنطقة لا يأتي فقط من القوى الكبرى الخارجية، وإنما قد يكون التهديد تهديدا إقليميا داخليا ينبع من داخل النظام الإقليمي الخليجي ذاته. هنا يمكن الإشارة إلى الخلافات الحدودية بين الدول العربية الخليجية بعضها البعض والتي قد تهدد بنشوب صراعات في المنطقة، ومن هذا النزاعات الحدودية:

- النزاع العراقي-الكويتي.
- النزاع السعودي-القطري.
- النزاع السعودي-اليمني.
- النزاع البحريني-القطري.

- النزاع الإماراتي-العُماني (أكثر تفاصيل حول هذه الجزئية أنظر: المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، 1997، ص-ص 137-186) (الأشعل، 1978، ص-ص 43-44).

كما أن هناك خلافات وصراعات بينية بين إيران والدول الخليجية العربية:

- الخلاف العراقي-الإيراني حول مشكلة شط العرب.

- الخلاف البحريني-الإيراني حول مطالبات هذه الأخيرة بالسيادة على البحرين.

- الخلاف الإماراتي-الإيراني حول مشكلة احتلال إيران للجزر الإماراتية

الثلاث: طناب الكبرى - طناب الصغرى - أبو موسى.

وقد عاشت منطقة الخليج حالة من التوتر وعدم الاستقرار منذ حرب الخليج الأولى عام 1980 وبعدها أخذت مصادر التهديد للمنطقة في التنوع والتعدد، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلا ذلك من حروب شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإقليم ضد أفغانستان عام 2001، ثم ضد العراق 2003 ونتج عنها تعاضم الوجود العسكري الأمريكي والأجنبي في المنطقة بشكل غير مسبوق.

ثم تطور الصراع الأمريكي-الإيراني حول موضوع الملف النووي الإيراني لتزداد حدة التوتر والتصعيد بينهما مع مطلع العام الجاري 2019 نتيجة إعلان إدارة دونالد ترامب في 2018/05/08 الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران الموقع عام 2015 بين طهران وست قوى عالمية كبرى، مع معاودة فرض العقوبات الاقتصادية عليها (إيران) والتي استهدفت صادرات النفط والشحن والبنوك والصناعات المعدنية؛ فيما تفاقمت الأزمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على خلفية العمليات التخريبية الأخيرة (جوان 2019) لناقلات النفط والسفن التجارية في مياه الخليج. وهو ما أدى بالقوى الغربية الكبرى (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى) إلى طرح فكرة إنشاء "تحالف بحري غربي" لحماية الملاحة وإمدادات الطاقة في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز (أوت 2019).

إن جميع هذه التطورات أدت إلى خلق مزيد من التوتر والقلق بسبب المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تواجه أمن دول المنطقة من جوانب مختلفة. كما أن هذه المستجدات تمثل تحديات جديدة معظمها يمكن أن يتطور ويصبح أزمات قابلة للانفجار سواء ما كان منها نابعا من البيئة الداخلية أو البيئة الإقليمية أو الدولية. ويعود سبب ذلك إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية التي تهتم بأمن المنطقة وتبحث عن دور لها وتتنافس للسيطرة عليه (الرشدان، 2015، ص37).

فدول مجلس التعاون الخليجي تسعى من جهتها إلى حماية مجتمعاتها وأنظمتها والمحافظة على استقلالها وثرواته وتنمية قدراتها وإمكاناتها المختلفة بشكل جماعي أو بالاستعانة بقوى كبرى خارجية، إلا أنها تختلف دائما حول آليات وأسلوب تحقيق ذلك. وهناك إيران التي تحولت إلى قوة إقليمية كبرى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وهي تسعى دائما إلى فرض هيمنتها العسكرية والسياسية على مستوى الإقليم،

ثم هناك القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، إضافة إلى روسيا الاتحادية والصين اللتان تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر إلى منطقة الخليج من أجل تحقيق مصالحها هناك (سعد، 2006، ص256).

وتتسم المخاطر والتهديدات التي تواجه النظام الإقليمي الخليجي -كما رأينا- بالتعدد والتنوع والاختلاف، فهي تتشابك وتتداخل بين ما هو محلي/وطني، وإقليمي ودولي، إذ تشمل:

• تهديدات واقعة بالفعل (اليعسوي، أمن الخليج ... تحديات ومخاطر جديدة، 2008، ص-ص 70-71): كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق (وهو خطر خارجي)، أو التعرض لخطر الإرهاب (وهو خطر داخلي روافده خارجية) وتعاني منه معظم دول المنطقة بشكل أو بآخر، أو نتيجة للتهديد باستخدام القوة العسكرية من جانب قوة خارجية إذا رفضت إحدى دول الإقليم الإذعان لمطالب معينة (حالة الأزمة النووية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب)، أو حالة (عاصفة الحزم 2015) والحرب على اليمن بقيادة التحالف السعودي الإماراتي (وهو خطر داخلي/إقليمي).

• تهديدات محتملة: وتجسدها الحالة الإيرانية وملف أزمتها النووية مع الغرب التي قد تنتقل إلى "تهديد واقع بالفعل" باستخدام القوة العسكرية في حال فشل جهود التسوية. وهناك حالة الحرب النفسية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بعد "حادثة الفجيرة" (والتهديدات المتبادلة بينهما الممزوجة والمتبوعة بالتحركات العسكرية والدبلوماسية والخوف والتخوف، وهو صراع مفتوح قد يصل إلى "حرب بالخطأ" *Guerre par accident* (Jihad Gillon, 2019, p39)، وإلى مواجهة عسكرية قد تطال كافة دول الإقليم (خطر إقليمي/خارجي).

وعلى هذا الأساس فإن النظام الإقليمي الخليجي هو في حد ذاته نظاما يحمل في طياته احتمالات التهديد نتيجة الفارق الكبير بين مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية بين مختلف أطرافه (الخلل في توازن القوة)، نتيجة كذلك لصراع المصالح الدولية ودور العامل الخارجي الطامع في فرض هيمنته وسيطرته على النظام الإقليمي.

إجمالاً يمكن تصنيف مصادر تهديد "الأمن الإقليمي" في منطقة الخليج، على ضوء إفرازات البيئة الأمنية الداخلية للمنطقة وواقع العلاقات التنافسية الصراعية بين القوى الإقليمية من جهة والقوى الدولية الكبرى من جهة أخرى إلى نوعين أساسيين:

1) مصادر التهديد المحلية الداخلية وتشمل عموماً:
- الخلل في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي وخطر العمالة الأجنبية.

- التطرف الديني وأعمال العنف وتنامي ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد الحرب على العراق.
- الطائفية السياسية والإسلام السياسي خاصة بعد أحداث 2001/09/11 وبعدها إفرافات الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 ثم بعدها إفرافات "ثورات الربيع العربي" 2011.
- مشكلات النزاعات الحدودية القائمة والكامنة.
- ضعف التنمية السياسية والعمل المؤسسي. (الراشدان، 2015، ص-ص 39-62)

(2) مصادر التهديد الإقليمية الدولية: وتتمثل فيما يلي:

- التهديد الأمريكي: ويتضح هذا التهديد في تعاظم وجودها العسكري في الإقليم وما تمارسه من تدخل في شؤون الخليج، وتغلغلها وتأثيرها في جميع مكونات المنطقة التي مازالت تبحث عن الأمن والاستقرار.
- ويتفق كثير من المحللين على أن اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى عسكرة المنطقة بهذه الصورة المكثفة لن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، بل سيضاعف من الإحساس بعدم الاستقرار، الأمر الذي سيخلق معه حلقة مفرغة من العسكرة والتوتر والعنف المستديم في المنطقة، والعسكرة تخلق الدافع للمقاومة والمقاومة قد تتحول إلى أعمال عنف (Rathmell, 2003).
- التهديد الإيراني: ونزعتها التوسعية الفارسية، وتوجهاتها النووية وتحالفاتها الإيديولوجية الدينية (الشيعية) بدول الخليج.
- التهديد العراقي: المقسم حالياً بين التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وروابطه السياسية الدينية مع إيران، وقد أصبح أرضية ميدان لحرب لا تماثلية (Jihad Gillon, 2019, p39) بعد خروجه من معادلة ميزان القوى. هذا بالإضافة إلى توجهاته الطائفية وشبح تقسيمه إلى عدة دويلات (أكراد - شيعية - سنة) مما يثير طموحات الأقليات الشيعية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- التهديد الإسرائيلي: وأطماعها في منطقة الخليج العربي وانفرادها بامتلاك أسلحة غير تقليدية تتفوق فيها على كل دول المنطقة بما فيها السلاح النووي والصواريخ وغيرها من الأسلحة التي يمكن أن تصل إلى كل عواصم الدول الخليجية.
- الحرب على اليمن: بقيادة التحالف السعودي -الإماراتي، والتي تدخل عامها الخامس (عاصفة الحزم مارس 2015)، دون أفق حقيقي لحل قريب، ودون تحقيق أي هدف من الأهداف الثلاث المعلنة، استعادة الشرعية -تدمير الصواريخ الباليستية- القضاء على الحوثيين (شرف، 2019). وهذه الحرب الدائرة في اليمن مع الحوثيين لها امتدادات وأثارا سلبية على دول الخليج وخاصة السعودية (الدولة المجاورة) التي لم تسلم من ضربات العسكرية داخل حدودها، كما أنها تشكل في نهاية المطاف خطرا

على اليمن نفسها وتهديدا للأمن والاستقرار في كل دول الخليج العربي (العيسوي ا.، أمن مجلس التعاون الخليجي، 2011، ص48).

- تنامي التهديدات اللاتماثلية، غير التقليدية من طرف الجماعات المسلحة المتشددة العابرة للحدود الوطنية، وزيادة تعاظم ظاهرة الإرهاب والعنف وخطر امتدادهما إلى سائر دول المنطقة.

المحور الرابع: مقارنة الأطراف الفاعلة للأمن الإقليمي الخليجي.

يرجع تداخل وتشابك قضايا الأمن في منطقة الخليج العربي إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن المنطقة وتنافسها على النفوذ وصراعها على المصالح، ومع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى الأمنية: فرؤية دول مجلس التعاون الخليجي غير رؤية إيران، والرؤية الإيرانية متعارضة مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية والعربية، ومع تعدد الرؤى وتتعارض المصالح يسعى كل طرف لتحقيق مصلحته حتى ولو كانت على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

لقد أصبح أمن المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثالثة (2003) مرتبطا بشكل وثيق بمصالح ثلاثة أطراف رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية - دول مجلس التعاون الخليجي - إيران، وظهر جليا تدافع تصورات هذه الأطراف ومن ثم مخططاتها للأمن الإقليمي الخليجي:

إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تشكل الخطر الأكبر على أمن الخليج وترفض الهيمنة الإيرانية مثلما ترفض أن تنازعها قوة دولية أخرى السيطرة على المنطقة، ولا زالت تسعى للحيلولة دون أن يتجاوز أي طرف من الأطراف الإقليمية القوة التي تمكنه من التحكم في مصير الإقليم الخليجي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الأمريكية فيه والتي يأتي في مقدمتها: ضمان استمرار الحصول على النفط بأسعار معقولة؛ فضلا عن الموقع الاستراتيجي للمنطقة ودورها في دعم التوجهات الأمريكية بشأن منطقة الشرق الأوسط عموما (المشاقبة، 2007، ص103). أما إيران فتري أن الوجود الأمريكي في الخليج هو السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار وتعتبر أن الخليج يجب أن يكون شأنا خاصا بالدول المطلة عليه، بينما سعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ حرب الخليج الثانية إلى إيجاد نظام أمني يضمن لها مقومات البقاء في مواجهة القوى الإقليمية (إيران والعراق سابقا، إيران حاليا)، كما أنها تخشى من التفرد الأمريكي بالمنطقة، وتحبذ التوصل إلى صيغة دولية للحفاظ على أمن الخليج واستقراره وأن تسهم فيه كل القوى الدولية المعنية به.

وانطلاقا من هذه المعالم سنحاول إبراز رؤية كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة الفاعلة، وعرض تصوراتها ومخططاتها لكيفية تحقيق أمن الخليج الإقليمي، كل حسب نظره الخاصة.

1- الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي في الخليج الخليجي: تنطلق الرؤية الإيرانية لأمن منطقة الخليج من فكرة "فارسية الخليج" المتجذرة في إدراك الفكر الاستراتيجي الإيراني، وتتحدد القناعة الإيرانية بضرورة الهيمنة على هيكل النظام الإقليمي الخليجي وبنيته الأمنية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل أساسية (مسعد، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، 1994، ص-ص 292-300):

• العامل التاريخي: والذي يتصل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني، موازنة مع النزعة التوسعية صوب منطقة الخليج.

• العامل الجيوستراتيجي: والذي ينبع من تقييم مجمل عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيرتها العربية الخليجية (القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، البعد الجغرافي، الثقل سكاني).

• العامل الإيديولوجي: والذي يرتبط بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية وتكيفها لماهية السلطة السياسية وهو العامل الذي يجد جذوره في التاريخ الفارسي القديم عندما اصطلح الإيرانيون شعباً وحكاماً على اعتبار السند الديني أساساً للسلطة السياسية. ويتفرع عن تسليم إيران بفارسية الخليج ثلاثة مبادئ أساسية بحكم التصور الإيراني لأمن الخليج وهي (جاموس م.، 2005، ص 275):

المبدأ الأول: الحدود السياسية: حيث تدرك إيران أن أي تغيير في الحدود السياسية سواء فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها على حدة ينبغي أن يتقيد بضابطين ضروريين، يتعلق أولهما بضرورة ألا يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة على نحو يؤثر على الأهمية الاستراتيجية لإيران، أما الثاني فهو ضرورة عدم تعرض إيران إلى احتمال تقسيمها إلى مجموعة دويلات قومية من شأنه أن يقوي المركز النسبي لمنافستها تركيا على حسابها.

المبدأ الثاني: رفض الوجود الأجنبي في الخليج المتمثل أساساً في الغرب الذي ينظر إليه كاستعمار للشعوب الإسلامية وأداة لتشويه هويتها الحضارية.

المبدأ الثالث: العلاقة المترابطة والثيقة بين مفهومين أمن الخليج وأمن آسيا الوسطى على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لإيران ويؤثر تحركها باتجاه أي منهما على الآخر.

وانطلاقاً من هذه القناعات الإيرانية الثابتة، ارتسمت أهداف السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج منذ عهد الشاه حيث بمجرد إعلان بريطانيا العظمى عن نيتها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي برزت تصورات عديدة تتعلق بسياسة إيران تجاه المنطقة كان أهمها ادعاء إيران خلافة بريطانيا العظمى كقوة لحفظ السلام والأمن (يوسف، 1990، ص 30). كما طرحت العديد من المشاريع لحماية أمن الخليج العربي مثل إنشاء حلف عسكري للدفاع عن الخليج (عام 1975) تحت مسميات

مختلفة: "منظمة الدفاع الإقليمية" أو "الحزام الأمني الخليجي" أو "التحالف الخليجي" (يوسف، 1990، ص31).

وبعد قيام الجمهورية الإسلامية (1979)، لم تتغير رؤية إيران لأمن المنطقة واستمرت نظرتها بتوجهات عقائدية معادية ومعارضة للدول الخليجية وعلى نفس النهج السابق مع إدخال بعض الترتيبات المرحلية مثل الدعوة لقيام "حلف إسلامي" أو الدعوة إلى تسمية الخليج العربي بالخليج الإسلامي.

وعليه فإذا كانت إيران الثورة قد تخلت عن القيام بدور شرطي الخليج لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها مازالت تعبر عن اعتزامها القيام بالدور نفسه ولكن هذه المرة لحساب مصالحها القومية بالأساس.

وقد سعت إيران بعد ذلك إلى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية لتعزيز دورها الإقليمي والتأثير في ترتيبات الأمن الإقليمي، أهم هذه الأهداف: (الرشدان، 2015، ص64)

1- ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، وفي آسيا الوسطى والقوقاز.

2- تحديث قواتها المسلحة وتطويرها والسعي لامتلاك السلاح النووي بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري في المنطقة.

3- الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية والإقليمية.

4- انتعاش وازدهار الاقتصاد الإيراني وتحقيق التنمية.

5- الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل وتصديرها إلى الخارج.

وتقوم هذه الأهداف على أساس قناعة صناع القرار في إيران من أن الجمهورية الإسلامية أصبحت تمتلك من عناصر القوة ما يجعل ميزان القوى يميل لصالحها، خاصة في ضوء المعطيات الآتية (صالح، 2008، ص18):

1- تتمتع إيران بموقع استراتيجي يتيح لها الحرية باتجاهات مختلفة.

2- كثافة سكانية هائلة مقابل نقص حاد وخطير في الكثافة السكانية لدول مجلس

التعاون الخليجي.

3- وجود قوات مسلحة عاملة في الجيش والحرس الثوري بفروعها الثلاثة الجوية، والبرية والبحرية.

4- وجود تنظيمات بحرية خفيفة وسريعة الحركة.

5- تحالف استراتيجي مع سوريا وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن بالإضافة إلى هيمنتها على العراق.

6- الاعتماد على الوسائل التقليدية في القتال، سواء كانت برية أو جوية أو بحرية،

إضافة إلى ذلك تمتلك إيران مزيجا من القوات غير التقليدية في الخليج العربي، يمكن أن تتحدى من خلالها دول الجوار في عدد من أنواع الحروب غير المتماثلة.

وتأسيسا على ذلك فإن الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي تقوم على المرتكزات التالية (رجب م.، 2003، ص62):

- 1- أن مسألة الأمن في الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شاطئه وعلى هذا الأساس فإن أي ترتيبات أمنية في المنطقة يجب أن تكون إيران طرفا أساسيا فيها.
- 2- عدم قبول التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن منطقة الخليج.
- 3- الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران على أن تكون لها القيادة باعتبارها أكبر قوة إقليمية بالمنطقة.
- 4- ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين جميع دول المنطقة، ويجب أن يكون هناك تعاون يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول المنطقة (المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، 2009، ص-ص 606-607).

2- الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي الخليجي: يشكل أمن الخليج معضلة أساسية لدول مجلس التعاون الخليجي، لأن هذه الدول لا تملك لوحدها حلا فعليا لهذه المشكلة على اعتبار أن هناك أطراف أخرى إقليمية ودولية أكثر تأثيرا وفعالية في أمن الخليج لم تتفق هي الأخرى على تصور محدد وموحد للأمن بسبب اختلاف المصالح والأولويات الاستراتيجية والسياسية (العنزي، 1996، ص223).

فالمفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج تختلف -كما سبق وأن ذكرنا- باختلاف الأطراف المؤثرة فيه. ويقصد بأمن الخليج في نظر دول مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى: "أمنها كدول تقع على الخليج، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول ولما لهذه الممرات الدولية من أهمية اقتصادية فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج" (مقلد، 1993/1994، ص869).

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي اتفقت فيما بينها بأن شؤون الأمن الإقليمي الخليجي يرتبط بحماية مجتمعاتها وأنظمتها والمحافظة على ثرواتها، لكنها اختلفت حول آليات وأسلوب تحقيق ذلك الأمن (الراشدان، 2015، ص33) وأن مفهوم أمن الخليج من وجهة نظرها يكمن في القدرة على تحقيق أمن دول مجلس التعاون في الجوانب التالية:(الراشدان، 2015، ص33).

- حماية هذه الدول من أي تهديد عسكري والمحافظة على استقلالها ووحدتها الإقليمية.

- المحافظة على قدراتها وثرواتها الاقتصادية والطبيعية وحمايتها من أي تهديد.
 - تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والتقدم الثقافي والعدالة الاجتماعية لشعوبها.
- ورغم ذلك فإن لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي مفهوم خاص عن أمن الخليج العربي، ولا يوجد اتفاق عام حول تحديد المفهوم (أمن الخليج)، حيث كان

للمتغيرات الإقليمية والدولية وما أفرزته من بيئة أمنية غير مستقرة تأثيرها الواضح في تشكيل رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لأمن الخليج سواء بالنسبة لطبيعة التهديدات والتحديات أو بالنسبة لطبيعة الترتيبات الأمنية لتحقيق ذلك الأمن.

قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي (1981)، لم يكن هناك اتفاق بين الدول الخليجية على مفهوم محدد لأمن الخليج ولا على أي ترتيبات أمنية محددة، وفي هذه المرحلة (بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة) شجعت الولايات المتحدة الأمريكية دول المنطقة على عقد تحالف إقليمي يعتمد على الدول القوية في المنطقة مؤهلة لتولي مسؤولية الدفاع والأمن وهي: إيران، تركيا، باكستان، السعودية، الكويت، وهي دول شكلت النواة الأساسية للترتيبات الأمنية آنذاك (مقلد إ.، 1984، ص28).

ومن بين العوامل التي ساعدت على عدم الاتفاق بين الدول الخليجية حول مفهوم محدد لأمن الخليج ما يلي:

- النزاعات بين دول الخليج العربية وأهمها، نزاع الحدود بعد اكتشاف النفط.
- التباين بين الدول الخليجية من حيث طبيعة أنظمة الحكم السائدة وطبيعة توجهات هذه النظم إقليمياً ودولياً.
- الاختلاف النسبي بين الدول الخليجية من حيث ارتباطاتها السياسية وإدارتها لشكل وطبيعة العلاقات الخارجية بشكل عام.
- لهذه العوامل فشلت الدول الخليجية في تحديد صيغة أو مفهوم معين لأمن الخليج (محمد، 1983، ص154).

بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي بدأت الدول الخليجية الست بتطوير نظرة شاملة حول مفهوم أمن الخليج بتطوير نفسها عسكرياً وسياسياً للاستعداد لأسوء الاحتمالات.

وعلى هذا الأساس عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير استراتيجية عسكرية مشتركة بغض النظر عما إذا كانت فعالة لحماية الخليج، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية الأمنية على عدة مبادئ أهمها: (العنزي، 1996، ص244).

- حماية أمن وسلامة المنطقة وتوفير الاستقرار والرخاء لشعوبها.
- الدفاع الجماعي عن أمن دول المجلس وسلامتها.
- قطع الطريق وسد الثغرات أمام القوى التي تريد أن تتربص بالمنطقة.
- العمل على أن تكون القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي قوة ردع وسلام.

- اعتبار القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي جزءاً من أمن الطاقات العربية توجهها وأهدافا.

ورغم أن هذه الاستراتيجية الأمنية لم توضح كيفية تبنيها وتنفيذها ولم تترجم إلى واقع ملموس، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت وضع تصور عام لسياستها

ورؤيتها المشتركة لأمن الخليج تجسدت في مختلف البيانات الختامية لمؤتمرات القمة وتوصيات مجلس التعاون الخليجي ورؤساء الأركان، والتي أكدت في مجملها على المبادئ التالية:

- أن ضمان أمن الخليج مسؤولية دول المنطقة.
- إبعاد المنطقة عن التدخلات من قبل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للمنطقة.

- منع محاولة لإقامة قواعد أو وجود عسكري أجنبي على أراضيها. و عليه تمسكت دول مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة (الثمانينيات) بمبادئ أساسية لتحقيق أمن الخليج منها :

- الاعتماد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
 - الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.
 - إبعاد المنطقة من التنافس الدولي ورفض التدخل الأجنبي.
 - أمن المنطقة واستقرارها مسؤولية شعوبها ودولها.
- وبعد الغزو العراقي للكويت (أوت 1990) تغيرت نظرة المجلس لأمن الخليج رأساً على عقب، وتغيرت معها المفاهيم والأولويات والترتيبات الأمنية فبعدما كانت مصادر الخطر الرئيسية في نظر دول المجلس تأتي من خارج المنطقة (الإيديولوجية الشيوعية – التنافس الأمريكي السوفيتي)، أصبحت كل من العراق وإيران المصدر الرئيسي لتهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة.

وبعد تحرير الكويت (1991) من قبل التحالف الدولي اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بغرض توفير حماية كافية وفعالة لأمن تلك الدول وأمن الخليج كمنح دولي حيوي (المشاط)، أمن الخليج، دراسة في الإدراك والسياسات، 1994، ص6)، ولجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى توقيع اتفاقيات أمنية دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية كل على حدة وقبول تعزيز التواجد العسكري الأمريكي على أراضيها.

وترسخ لدى إدراك قادة دول مجلس التعاون الخليجي أن أمن المنطقة أضحي من اختصاصها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن هذه الأخيرة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن حماية الخليج من التهديدات الخارجية إن كان مصدرها إيران والعراق. (البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، 2003، ص-ص 120-121).

وانطلاقاً من هذا التوجه الجديد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة دفاعية أمنية جاءت انعكاساً لحرب تحرير الكويت، اعتمدت على مبدأ يقوم أساساً على محورين:

المحور العربي والمتمثل في "إعلان دمشق" والمحور الدولي والمتمثل في "الاتفاقيات الأمنية" مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع

فشل "إعلان دمشق" في بناء تحالف أمني عربي (H.Cordesman, 1994, pp 280-290)، بقيت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على المظلة الأمنية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، وتم عملياً تقليص الأمن الخليجي بعد حرب الخليج الثانية في "الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبناء القوة العسكرية الذاتية لدول الخليج فيما بقي الأمن الجماعي محدوداً بإطار قوة درع الجزيرة التي لم تستطع مواجهة القوات العراقية.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق 2003، تطورت رؤية مجلس التعاون الخليجي حول مستقبل الأمن الإقليمي للمنطقة سواء لجهة تحقيق هذا الأمن أو لكيفية ضمانه وحمايته خاصة مع:

- المتغير العراقي الجديد والدور الأمريكي المتجدد وتحوله إلى أحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي الأقوى على صياغة أي ترتيبات أمنية، فضلاً عن مخاطر العنف والارهاب المرتبط بعلاقة دول المجلس مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورأت دول مجلس التعاون الخليجي أن الضمانة الأمريكية والارتباط الاستراتيجي مع الدول الغربية الكبرى بشكل عام هي الأنجح لتدعيم أمنها الوطني وتحقيق الأمن الإقليمي في ظل عدم قدرتها على حماية نفسها منفردة أو جماعية في إطار المجلس.

- واستمر تفضيل المظلة الأمريكية والتحالفات مع الدول الغربية الكبرى، بعد حرب الخليج الثالثة قائمة ومرغوب فيها من قبل دول المجلس رغم التغير الذي طرأ على نظرة وإدراك هذه الأخيرة لمصادر التهديد الجديدة وأخطار البيئة الإقليمية الداخلية. بل ظهر تطور النظرة التفضيلية للغرب في انخراط دول مجلس التعاون الخليجي في مسار مبادرة اسطنبول للتعاون عام، Istanbul Cooperation Initiative 2004 والتي تستهدف ترسيخ التعاون والعمل مع دول الشرق الأوسط بدءاً من مجلس التعاون الخليجي (المشاط)، الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية، (2008، ص32) وصولاً إلى شركة استراتيجية - خليجية أطلسية وما يفرضه ذلك من تنامي دور حلف الناتو في المنطقة ودخوله معادلة الأمن الخليجي (كشك أ.، 2012).

بعد 2011 والتطورات الجديدة التي طرأت على البيئة الأمنية الإقليمية نتيجة العوامل التالية:

- ثورات الربيع العربي وإفرازاتها الإقليمية منذ 2011.
- مستجدات الملف النووي الإيراني بعد 2015.
- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي (ماي 2018).
- الصراع الخليجي-الإيراني بسبب المشروع الإيراني الإقليمي وتمدد نفوذها في المنطقة (سوريا-العراق-لبنان-اليمن).
- تداعيات الحرب على اليمن (بعد 2015).

- التهديدات الأمريكية-الإيرانية المتبادلة والتصعيد العسكري في مياه الخليج (جوان 2019).

بعد ذلك تشكل لدى إدراك دول مجلس التعاون الخليجي تصورات جديدة لكيفية إجهاض المشروع الإقليمي الإيراني ومحاصرة تمدده الذي أصبح في نظرها خطراً ليس للدول الخليجية فقط ولكن للدول الكبرى والأمن الإقليمي في الوقت ذاته. وانحصرت الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي في ثلاثة أمور رئيسية:

(1) العمل على تحقيق توازن القوى بين ضفتي الخليج من خلال تطوير قواتها الذاتية خاصة العسكرية، وظهر ذلك جلياً في تعزيز سلاحها الجوي وتطوير قواتها البحرية (تأسيس الأمن البحري 81) من خلال العمل مع حلفائها الغربيين عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً.

وتعتقد الدول الخليجية أن توازن القوى المنشود يعني القدرة على ممارسة الردع والذي يقصد به بكل بساطة "تقديم أدلة للخصم (إيران) لا يمكن تجاهلها بشأن توافر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بعنف عند أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق مكاسب معينة على حساب الدولة الرادعة" (كشك أ، أمن الخليج العربي؛ التحدي وحدود الاستجابة، 2019).

(2) العمل على تعزيز الوجود الخليجي في منطقة القرن الإفريقي على اعتبار أن أمن منطقة القرن الإفريقي - حسب الرؤية الخليجية - يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أمن الخليج ليس فقط لاعتبارات تاريخية وجيوستراتيجية لدول الخليج بل بالنظر إلى زيادة وتيرة التهديدات التي تشهدها هذه المنطقة والتي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الخليجي بدءاً بالتحديات التي تواجه دول القرن الإفريقي وخاصة في كل من اليمن والصومال، مروراً بتهديد الحوثيين للملاحة في مضيق باب المندب الاستراتيجي وانتهاء بتنامي أنشطة الجماعات الإرهابية في تلك المنطقة وسعيها لإقامة تنسيق وتعاون فيما بينها (كشك أ، أمن الخليج العربي، الصراع في منطقة القرن الإفريقي، 2019)

وانتهجت دول الخليج لمواجهة تملك المخاطر عدة آليات سياسية، اقتصادية واستراتيجية وعسكرية. حيث قامت بتأسيس قواعد عسكرية في المنطقة خصوصاً على جانبي خليج عدن والبحر الأحمر، فضلاً عن الاقتراح السعودي (ديسمبر 2018) الداعي إلى تأسيس تجمع يضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن. فضلاً عن المشاركة الخليجية منذ 2008 ضمن التحالف الدولي لمواجهة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن.

(3) العمل على تعزيز شراكتها وتحالفاتها الدولية مع الدول الكبرى والمنظمات الدفاعية التي ترتبط معها في مصالح جوهرية، وتمثل هذا التوجه في تأسيس تحالفات والمشاركة في أخرى منها:

- تأسيس التحالف العربي لمواجهة الحوثيين في اليمن (مارس 2015)

- تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي أعلنته السعودية (ديسمبر 2015) كآلية جماعية لمحاربة الإرهاب.
- المشاركة الخليجية في التحالف الدولي لمحاربة داعش الذي تم تأسيسه عام 2014 ويضم 79 دولة.
- المبادرة السعودية بتأسيس كيان يضم الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (ديسمبر 2018)
- تأييد بعض دول الخليج مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "ميسا" كآلية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

3- الرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي الخليجي

إن التصور الأمريكي في أي منطقة من العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود مصالح أمريكية فيها مهما كانت طبيعتها، وعليه فإن مفهوم الأمن لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة، بل يعني تأمين المصالح الأمريكية سواء تطلب ذلك استقرار المنطقة المعنية أو إحداث حالة عدم استقرار فيها. على هذا الأساس ينطلق التصور الأمريكي لأمن الخليج، الذي يعني في نظرها تأمين مصالحها الأساسية بأية وسيلة كانت حتى إذا اقتضى الأمر التضحية بالأنظمة السياسية الخليجية الحليفة إذا ما تعارضت مصالحها مع مصالح هذه الدول (مثلما فعلت مع نظام صدام حسين).

وقد شكل الخليج العربي أولوية قصوى في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ إعلان مبدأ كارتر عام 1979 الذي نص على أن "أي مساس بمصادر النفط في الخليج هو مساس بالأمن القومي الأمريكي" (أكثر تفاصيل حول مبدأ كارتر أنظر: (شكر، 1982)، وقبله كان مبدأ نيكسون 1969 وسياسة الدعامتين Twinpillars (إيران - السعودية)، عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها على توزيع عبء الدفاع عن أمن الخليج بين طهران والرياض بالتوازي مع تعزيز طاقتهما العسكرية وتزويدهما بكل الأسلحة المتطورة في أداء هذا الدور. (E.long, 1979, p29).

إن التصور الأمريكي لأمن الخليج نابع من منطلقات الاستراتيجية الأمريكية الثابتة تجاه المنطقة والتي مضمونها يركز على عدة ثوابت أساسية أهمها:

- 1- أن نفط المنطقة هو بمثابة شريان الحضارة الصناعية الغربية وروح النظام الرأسمالي، مما يستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة العالم الحر الحفاظ على استمرار تدفق النفط من هذه المنطقة باتجاه العالم الغربي حتى ولو استدعى ذلك التدخل العسكري المباشر.

- 2- أن الفراغ الأمني في المنطقة ناجم عن عدم مقدرة دولها في الدفاع عن نفسها، ويفترض ذلك قيام تحالفات أو تعاون عسكري مع الدول الخليجية وربطها بشكل أو آخر مع الأحلاف العسكرية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 3- ضرورة ضمان الولايات المتحدة الأمريكية للأمن والاستقرار في المنطقة وحماية الأنظمة الخليجية الموالية للغرب من احتمالات السقوط والانهار.
 - 4- إيجاد حالة دائمة من التوتر في المنطقة عن طريق التدخل في شؤون الدول الداخلية أو إثارة المشاكل الإقليمية حتى تبقى المنطقة بحاجة إلى الحماية الأمريكية، وحتى يكون هناك مبرر للتدخل الأمريكي وشراء الأسلحة وعقد الصفقات.
 - 5- تدعيم إسرائيل وتعزيز طاقتها العسكرية باعتبارها خط ارتكاز أساسي في حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها النفط.
- يمكن القول أنه منذ بدء الاهتمام الأمريكي بأمن منطقة الخليج العربي (بعد الانسحاب البريطاني) انتهجت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى الآن منهجا سياسيا يحملها مسؤولية الدفاع عن مصالحها القومية ومصالح الغرب في المنطقة، فلم يطرأ أي تحول على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الثابتة تجاه المنطقة، التغيير كان دائما في الأسلوب دون الهدف، فالقيادات السياسية والعسكرية الأمريكية المتعاقبة وضعت نصب عينيها مجموعة من الأهداف كانت بمجملها واحدة وثابتة، إلا أن منهجها، آلياتها وأساليبها اختلفت من إدارة إلى أخرى وحسب مبدء كل رئيس أمريكي جديد وعقيدته الأمنية.
- مبدأ جورج بوش الأب: استهدف السيطرة الكلية على منطقة الخليج عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، مع العمل على تعزيز التواجد العسكري الأمريكي فيها بهدف:
- ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه ومصادره.
 - عدم ظهور من جديد قوة إقليمية تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.
 - استمرار إسرائيل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة وضمان تفوقها على جيرانها الإقليميين.
- كما عمد مبدأ بوش الأب إلى استخدام ثلاث آليات أساسية لإعادة ترتيب أوضاع الأمن في النظام الإقليمي الخليجي في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت: (النعمي، 1994، ص113)
- الآلية الأولى: مراجعة ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج عن طريق:
- تعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي وإمدادها بنوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات.
 - تفضيل عقد الاتفاقيات الأمنية العسكرية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي بصفة منفردة.
 - الحفاظ على وجود بحري دائم في المنطقة.
- الآلية الثانية: الحد من التسلح وإعادة هيكلة التوازنات العسكرية في المنطقة.

الآلية الثالثة: الاعتماد على المساعدات وبرامج التحويل العسكري.
مبدأ كلينتون: مثله مثل سلفه، استهدفت إدارة الرئيس بيل كلينتون الاستفراد بالخليج عن طريق الهيمنة الكاملة على المنطقة من خلال ثلاثة مسارات متكاملة: (إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، 2000، ص379)
المسار الأول: فرض الوجود العسكري والاقتصادي على إقليم الخليج واحتواء القوتين الإقليميتين: إيران والعراق حتى تكتمل الهيمنة.
المسار الثاني: إبعاد القوى الدولية المنافسة لها في المنطقة خاصة فرنسا وروسيا والصين واليابان.
المسار الثالث: تقريب إسرائيل وتركيا لأداء دور مساند للدور الأمريكي في الخليج.

مبدأ بوش الابن: ارتكز على استراتيجية الحرب الاستباقية والردع الوقائي (القرشي، 2006، ص. ص 137-151) كأساس لبناء منظومة أمنية إقليمية جديدة في منطقة الخليج العربي بهدف: (شهينار، 2003، ص4)
- الحصول على نفط المنطقة.
- ضمان عدم سيطرة أي قوة عدائية على المنطقة.
- تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة.
- محاربة الإرهاب وتجفيف منابع العنف.
- إعادة ترسيم خريطة الشرق الأوسط (خليل، 2009، ص533) خاصة بعد احتلال أفغانستان 2001 والعراق 2003، وبسط الهيمنة الأمريكية على الخليج.
مبدأ أوباما: رسخ مبدأ أوباما تحولا واضحا في الرؤية الأمريكية لمسألة الأمن في منطقة الخليج من خلال التركيز على القوة الناعمة والعمل الدبلوماسي أكثر من العسكري، مع تجنب الدخول في حروب مباشرة وبصفة منفردة. وتضمنت عقيدة أوباما تغيير توجه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالانتقال من الاهتمام بالشرق الأوسط إلى الاهتمام بمنطقة آسيا الباسيفيك، وتجسد مبدأ أوباما خليجيا فيما يلي:
- تسوية أزمة الملف النووي الإيراني (الاتفاق النووي لعام 2015).
- تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.
- ترك الحلفاء الإقليميين أنفسهم يتحملون مسؤولية حماية أمن منطقة الخليج.
- جعل الدور الأمريكي في المنطقة دور مكمل للدور الذاتي الخليجي (الوهاب، 2015).

مبدأ ترامب: تبنت إدارة دونالد ترامب استراتيجية التواجد في منطقة الخليج العربي دون تحمل أعباء هذا التواجد، مع العمل على منع أي قوة إقليمية أو دولية في ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة أو الهيمنة وبسط النفوذ فيها. وتعامل الرئيس

ترامب مع مسألة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج وفق منظور الكسب والخسارة، معتمداً في ذلك على "سياسة الابتزاز" مقابل الحماية. (العزیز آ، 2018).

وارتبط مبدأ ترامب من مسألة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً، بضمان وحماية أولاً مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية القائمة على:

- دعم وحماية أمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي في المنطقة.
- مكافحة الإرهاب والتطرف العابر للحدود.
- تنمية التعاون والتنسيق الأمني والعسكري مع الدول الخليجية والعربية المعتدلة.

خاتمة:

يبدو واضحاً في ضوء تحليل واقع الأزمة الراهنة لأمن واستقرار دول منطقة الخليج أن أمن الخليج يتعرض لمخاطر وتحديات كثيرة ومتنوعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وما يزيد من خطورة تهديد الأمن الإقليمي الخليجي هو تشابك مصالح الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة وتعارض رؤاها حول سبل وآليات تحقيق أمن واستقرار المنطقة.

فايران القوة الإقليمية التي ما فتئت أن تفرض نفسها ونفوذها في المنطقة تريد خليجاً مغلقاً تسيطر فيه على الترتيبات الأمنية وتمارس نفوذها فيه، وتصر على أن مسؤولية أمن الخليج هي مسؤولية الدول المطلة عليه، وأن أي نظام أمني إقليمي مقترح يجب أن تكون الطرف الأساسي فيه باعتبارها أكبر قوة إقليمية بالمنطقة. ومن هذا المنطلق ترفض الوجود الغربي والأمريكي في المنطقة وتراه السبب الرئيسي في عدم استقرار المنطقة.

بينما تريد دول مجلس التعاون الخليجي، خليجاً يرتكز على حماية أنظمتها السياسية ومصالحها وأهدافها ومصالح الدول الغربية، وترى أن تعزيز علاقتها بالدول الغربية والوجود الغربي في الخليج يعد ضماناً للأمن في المنطقة، كما أنها تراهن دائماً على الدور الأمريكي الموازن في أمن الخليج لمواجهة انتشار التنظيمات الإرهابية والخطر الناجم عن التمدد الإيراني. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فتريد خليجاً يخدم استراتيجيتها الكونية باعتبارها القوة المهيمنة على النظام العالمي، وبترتيبات أمنية تحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، سواء تطلب الأمر استقرار المنطقة أو إحداث حالة عدم استقرار من خلال إيجاد حالة دائمة من التوتر عن طريق التدخل في شؤون الدول الداخلية أو إثارة المشاكل الإقليمية حتى تبقى المنطقة بحاجة إلى الحماية الأمريكية، ويكون مبرراً لها للتدخل المباشر في المنطقة. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران مازالت تشكل خطراً وتهديداً رئيسياً لأمن الخليج بسبب

سلوكها العدائي تجاه حلفائها من دول الجوار الإقليمي، فضلا على أن إيران تمثل - في نظرها - أحد روافد دعم الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة.

وعليه فإن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لترتيبات وهندسة الأمن في الخليج بقي - مع تعاقب كل رئيس جديد على البيت الأبيض - مرتبطا بأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وهي أهداف تقوم على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح وأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، سواء بالقوة الصلبة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ بوش الابن، أو بالقوة الناعمة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ أوباما، أو بمزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ ترامب الذي اعتمد وما يزال يعتمد على سياسة الابتزاز والمهادنة مع دول الخليج العربي لتحقيق أهدافه دون تحمل أعباء الحماية والتدخل في قضايا المنطقة.

لذلك ليس هناك مفهوم واحد متفق عليه للأمن الإقليمي الخليجي فكل طرف من الأطراف والقوى المعنية بأمن الخليج لديها مفهومها الخاص ولديها تصور لها الخاص للأوضاع والعناصر التي تعتقد أنها تحقق أمن الخليج وذلك بحسب مصالحها والأهداف التي تريد تحقيقها في المنطقة.

وما يزيد من تفاقم أزمة الأمن الإقليمي الخليجي، التباين الواضح بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في تحديد مصادر التهديد والخطر من ناحية، وعدم وضع خطط توافقية أو رؤية للتعاون الأمني الإقليمي، وغياب استراتيجية خليجية أو رؤية مشتركة موحدة واضحة المعالم للأمن الجماعي لمواجهة التهديدات الخارجية بالتزامن مع معالجة التحديات الداخلية.

ومن المؤكد على المدى المنظور أن تستمر أزمة الأمن الإقليمي الخليجي بتعقيداتها وانعكاساتها السلبية، طالما أن القوى المعنية بأمن المنطقة متباعدة المواقف، متنافسة ومختلفة المصالح، غير قادرة على تشكيل تصور مشترك يضمن الحد الأدنى من استقرار وأمن المنطقة.

5. قائمة المراجع:

- 7" من الدول الـ 10 الأكثر انفاقاً على التسلح عالمياً في الشرق الأوسط"، 03 ماي 2018، موقع رصيف 22. 30 جويلية 2019 <https://raseef22.com/article/146823-72>
- " تعرف على الجزر الإيرانية ورأس مسندم العمانية التي تتحكم في مضيق هرمز"، بي-بي-سي 20 يوليو 2019. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47101950>
- E.long, D. (1979, January). The United States and Persian Gulf. Current History.
- H.Cordesman, A. (1994). Iran Irak, The Threat from the northern gulf. boulder: westview press.
- Jihad Gillon, a. p. (2019, juin 1). Golfe : Demain la guerre? Jeune Afrique(N°3046).
- Khalilza, Z. (1995, Summer). The united states and the Persian Gulf : Preventing Hegemony . survival, 37(2).
- Rathmell, A. (2003). Theodore Karasik and David Gormert, A new Persian Gulf Security System. Consulté le aout 2, 2019, sur <https://www.rand.org/publications/ip/ip248/-7> .
- أحمد، عز الدين محمد، (2008 أفريل). أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي. مجلة الساتل، www.alsatil.edu.ly/alsatilj/issues/42008/an42008-5-pdf
- أحمدي، هوشانج أمير (1996). النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاعل بين قوى السوق والسياسة. أبوظبي: دراسات استراتيجية 4، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- إدريس، محمد السعيد. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربي. (1. éd.) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إدريس، محمد السعيد. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أشرف سعد العيسوي. (1999). خليج قرن الواحد والعشرون: نحو إستراتيجية أمنية شاملة. كراسات إستراتيجية خليجية (23).
- أشرف سعد العيسوي. (2011). أمن مجلس التعاون الخليجي. السياسة الدولية (181).
- أشرف محمد كشك. (29 جويلية، 2019). أمن الخليج العربي؛ التحدي وحدود الاستجابة. تاريخ الاسترداد 18 أوت، 2019، من www.akhbar_alkhaleej.com/news/article/1176824

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابكة

- الأشعل, ع. ا. (1978). قضية الحدود في الخليج العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- البستكي, ن. ع. (2003). "أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق". (2. éd.) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البستكي, ن. ع. (2003). أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي 1981-2002. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البوابة, (2017 ديسمبر 29) من هي أكثر الدول العربية استيرادا للسلاح؟ Consulté le 30, 2019 sur <https://www.albawaba.com/ar/1067068>, sur
- الحربي, س. ع. (صيف 2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته. المجلة العربية للعلوم السياسية. (19)
- الحمد, جواد. (1997). أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد" في: أيما ميرفي وآخرون: أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الدجاني, م. س. (2008). منهجية البحث العلمي في علم السياسة. عمان: دار زهران.
- الراشدان, ع. ا. (2015). "الأمن الخليجي: مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية". (éd. 1) الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الرشدان, ع. ا. (2015). الأمن الخليجي: مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الصاوي, ع. ا. (2017). جويلية 19. (الانفاق العسكري بالخليج ... الدلالات والنتائج. Consulté le 30, 2019 sur <https://gulfhouse.org/posts/2030>, sur
- الصمادي, ف. (2018). يوليو (30) في هرمز والإقليم: إيران تسعى للمواجهة أو لموازنة التهديد؟. الدوحة, قطر. Consulté le 7, 2019, sur <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180730124006123html>
- العجمي, ظ. م. (2006). أمن الخليج العربي، تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العزیز, آ. ع. (2018). أكتوبر 15. (إستراتيجية" ترامب" في الشرق الأوسط ما بين الابتزاز والمهادنة. المركز العربي للبحوث والدراسات. Consulté le 3, 2019, sur www.acrseg.org/40962
- العزیز, خ. ب. (s.d.). أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني. سلسلة محاضرات الامارات (18). (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- العنزي, ع. ا. (1996). أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. (83) 21,
- العيسوي, أ. س. (2008). يناير. (أمن الخليج ... تحديات ومخاطر جديدة. السياسة الدولية , 43(171).
- العيسوي, أ. س. (2011). أمن مجلس التعاون الخليجي. السياسة الدولية. (181)
- الغزي, خ. (1975). الخليج العربي في ماضيه وحاضره. بغداد: بدون طبعة.

- الفضالة، خ. ب. (2005). أفريل. (أمن الخليج: الواقع، التحديات، آفاق مستقبلية" ، ص6 . سلسلة دراسات.
- القريشي، م. (2006). ديسمبر. (إستراتيجية الردع الوقائي الأمريكي وأمن الخليج .مجلة الدراسات الإستراتيجية.(25) 2 ,
- المرهون، ع. ا. (1997). أمن الخليج بعد الحرب الباردة.بيروت: دار النهار للنشر.
- المرهون، ع. ا. (1997). أمن الخليج بعد الحرب الباردة. (1. éd.)بيروت: دار النهار.
- المرهون، ع. ا. (1998). مارس. (العلاقات الخليجية – العراقية ومستقبل الأمن في الخليج . المستقبل العربي.(229)
- المشاط، ع. ا. (2008). جانفي. (الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية .السياسة الدولية , 43(171).
- المشاط، ع. ا. (1993). خريف/شتاء. (أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي .مجلة العلوم الاجتماعية.(3/4)
- المشاط، ع. ا. (1994). أمن الخليج، دراسة في الإدراك والسياسات.القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية.
- المشاط، ع. ا. (2008). جانفي. (الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية .السياسية الدولية.(171)
- المشاقبة، ف. خ. (2007). تداعيات حرب الخليج الثالثة على أمن الخليج العربي 2003-2007.الأردن: جامعة آل البيت.
- المنصور، ع. ا. (2009). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.(1) 25 ,
- المنصور، ع. ا. (2009). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع القوة والمشروعات .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.(1) 25 ,
- النجار، ا. (2019). ديسمبر 21 .(، موازنة السعودية 2018: الإنفاق العسكري يلتهم ثلثها . Consulté le 30 جويلية 2019 , <https://alaraby.co.uk/economy/21/12/2017>
- النعمي، ع. ا. (1994). الصراع على الخليج العربي .(2. éd.)بيروت: دار الكنوز الأدبية.
- الهيثمي، ص. ف. (1981). الخليج العربي: دراسة الجغرافيا السياسية.بغداد: دار الرشيد للنشر.
- الوهاب، ر. ط. (2015). أكتوبر 31 .(اتفاق كامب ديفيد2 والمستقبل الأمني بالخليج .بيروت، لبنان Consulté le 15 أوت 2019 , <https://fikercenter.com/political-analysis/agreement-of-camp-david-and-security-of-the-gulf>
- أناضول، و. (2019). جانفي 11 .(اللعب والتسلح في 2019 Consulté le 30 جويلية 2019 , <https://www.aa.com.tr/ar/1361657>
- تنيرة، ب. م. (1986). أفريل. (التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي .مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.(46) 12 ,

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابكة

- جاموس، م. ع. (2005). الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1990-2004. عمان: المؤلف.
- جاموس، م. ع. (2005). الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970 – 2004. عمان: المؤلف.
- خليل، ح. (2009). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية. (1. éd.) بيروت: دار المنهل اللبناني.
- دويدري، ر. و. (2000). البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية. دمشق: دار الفكر.
- رجب، إ. أ. (2009). الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي. القاهرة: جامعة القاهرة.
- رجب، م. (2003). يوليو. (الرؤى المختلفة لأمن الخليج العربي. دراسات مستقبلية. (8) رمضان، ر. أ. (1988). مضيق هرمز، ترجمة حسين موسى. (1. éd.) بيروت: الحقيقة برس.
- سعد، أ. ع. (2006). قضايا الأمن في منطقة الخليج. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- سيد، ع. ع. (2008). أمن الخليج في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- سيد، م. ع. (2019). أوت 1. (التوازن الاستراتيجي والعسكري في الخليج: ثلاث تكتلات رئيسية في المنطقة .
- http://araa.sa/index.php?view=article&id=4358:32543&Itemid=172&option=com_content
- شرف، م. (2019). مارس 31. (عاصفة الحزم ... الأهداف الضائعة والسلام الملتبس . Consulté le 30 جويلية 2019, sur <https://gulfhouse.org/posts/3580> ,
- شكر، ز. (1982). السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر. (1. éd.) بيروت: معهد الإنماء العربي.
- شهينار، م. (2003). قراءات إستراتيجية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- صالح، ن. غ. (2008). يوليو. (المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي: الواقع والخيارات . مجلة النهضة. (3)
- فهمي، ع. أ. (2010). النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. عمان: دار الشروق.
- فودة، م. ر. (1991). الأمن القومي للخليج العربي. (1. éd.) باريس: الصلاح للدراسات السياسية والانتاج العلمي.
- كشك، أ. (2012). فيفري. (تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو . مجلة المستقبل العربي (396). www.cause.org.lb
- كشك، أ. م. (2006). أفريل. (أمن الخليج في السياسة الأمريكية. (164) 41 .

- كشك, أ. م. (2012). شباط/فبراير. (تطور الأمن الإقليمي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو. المستقبل العربي.(396)
- كشك, أ. م. (2012). فيفري. (تطور الأمن الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية الناتو. مجلة المستقبل العربي.(396)
- كشك, أ. م. (2019). جويلية 22. (أمن الخليج العربي، الصراع في منطقة القرن الإفريقي . www.akhber_alkhaleej.com/news/article/1175881
- كشك, ع. ا. (2012). فيفري. (تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو. المستقبل العربي.(396)
- محمد, م. ج. (1983). الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي : رؤية عربية ، مركز الخليج. البصرة: جامعة البصرة.
- مسعد, ن. (1994). الرؤية الإيرانية لأمن الخليج ، في : ع. ا. المشاط, أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات. القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مسعد, ن. (1994). الرؤية الإيرانية لأمن الخليج ، في : ع. ا. المشاط, أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مقلد, إ. ص. (1984). أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات. الكويت :شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- مقلد, م. م. (1993/1994). موسوعة العلوم السياسية. الكويت : مطابع دار الوطن.
- وضحة ذبيان غنام المطيري. (2011). دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003 – 2011. الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- يوسف, ع. خ. (1990). سياسة العراق الخارجية تجاه أمن الخليج العربي 1968 – 1988. بغداد: الجامعة المستنصرية.